رأي القدس

نقاط ايجابية في خطاب هنية

قدم السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء نفسه الى الشعب الفلسطيني كرجل دولة، يملك صفات قيادية لا توجد في اي شخصية اخرى منافسة في الداخل، وذلك من خلال الخطاب المطول الذي القاه يوم امس وتحدث فيه بعفوية وصدق عن كل الظروف التي ادت الى تفاقم الاوضاع في الاراضي المحتلة، ووصولها الى حافة الحرب الاهلية.

الخطاب كان تصالحيا، وغلبت عليه لهجة الاعتدال وضبط النفس وتجنب صاحبه الانجرار الى مهاترات كلامية، او توجيه اتهامات او عبارات غير لائقة لخصومه، وخاصة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فقد حفظ له مكانته، وخاطبه بطريقة مهذبة، وفند خطابه الاخير نقطة نقطة بطريقة علمية مدعومة بالوثائق والحقائق.

النقاط الابرز في خطاب السيد هنية كانت في تأكيده على الوحدة الوطنية في الداخل والخارج، وتشديده على ان الحوار هو الطريق الوحيد للخروج من الوضع المأساوي الراهن في المناطق المحتلة بعيدا عن السلاح والخطف والمواجهات الدموية.

السيد هنية كان محقا في توجيه الاتهام الى الولايات المتحدة واسرائيل في العمل على افشال حكومته منذ اليوم الاول لوصولها الى السلطة عبر صناديق الاقتراع، وليس على ظهور الدبابات او بالانقلابات العسكرية مثلما قال، فالادارة الامريكية هي التي تفرض الحصار المالي التجويعي الراهن على الشعب الفلسطيني، وتمنع البنوك العربية والاجنبية من تحويل اي اموال لحكومة السلطة، املا في تأليب الشعب الفلسطيني ضدها، ودفعه للتحرك من اجل اسقاطها.

ولا نعرف ما هو رد الرئيس محمود عباس على النقاط التي اثارها السيد هنية في خطابه، وخاصة تلك التي تتعلق بعدم سيطرة الحكومة الحالية على الاعلام والسفراء والمالية، ودور مكتب الرئاسة في تحريض المضربين عن العمل، ورفض الاتفاقات التي تم التوصل اليها لانهاء اضرابهم.

السفراء الفلسطينيون في الخارج لا يعترفون بحكومة «حماس» ويرفضون التعامل معها، وما زالوا يرسلون تقاريرهم الى مكتب الرئاسة تنفيذا لتعليمات واضحة في هذا الخصوص، اما اجهزة الاعلام الفلسطينية، وخاصة محطات الاذاعة والتلفزة، فقد اصبحت مثل نظيراتها العربيات بل الاكثر سوءا، تركز فقط على اخبار السيد عباس وتنقلاته وخطاباته وتصريحاته، ولم تحاول مطلقا تغطية اخبار الحكومة ووزرائها بطريقة مهنية موضوعية، بل انها نسيت الشعب الفلسطيني في الشتات، ومن النادر ان تتطرق الى انشطته.

الرئيس عباس ارتكب خطأ كبيرا عندما اتهم الفلسطينيين في الخارج بعدم الوطنية، لان ارجلهم لم تتغبر بتراب الوطن. وفضلوا رغد العيش في المنفى، وهو الخطأ الذي استغله السيد هنية بطريقة ذكية عندما قال ان هؤلاء لم يتمكنوا من العودة للوطن لانه محتل، وان الاحتلال يمنع عودتهم، وشدد على التلاحم القوي بين الداخل والخارج، عندما قال ان كل الفلسطينيين في مركب واحد وفي سفينة واحدة.

المرارة التي عكسها السيد هنية في خطابه تجاه عمليات العزل والاستبعاد والتهميش التي تعرضت لها حكومته طوال الاشهر العشرة الماضية تبين مصدر الخلل الذي اوصل المناطق المحتلة الى التدهور الراهن على كافة الاصعدة. فعندما يقول السيد هنية ان الرئيس عباس لم يجتمع مع الحكومة ولو لمرة واحدة، ولم يصطحب ايا من وزرائها في جولاته الخارجية، ولم يستقبل اي مسؤول اجنبي في حضورهم، فان هذا دليل واضح على ان عملية نقل السلطة التي يتباهى بها بعض المسؤولين الفتحاويين لم تتم في الاساس، وان كل ما قيل عن حدوث انتقال بشكل سلس لم يكن دقيقا.

هذا الخطاب، وما ورد فيه من نقاط، وما عكسه من توجهات تصالحية، يمكن ان يكون ارضية لحوار جديد متعمق يقود الى تشكيل حكومة وحدة وطنية على اسس راسخة، تتصدى للحصار المالي الحالي، اذا لم تستطع رفعه.

انتهى بينوشيه وتستمر الانتهاكات برعاية امريكية

د. سعيد الشهابي *

■ ربما انهت وفاة اوغستو بينوشيه، ديكتاتور تشيلي السابق، الجدل المتواصل حول محاكمته بعد اتهامه بارتكاب جرائم ضد الانسانية، ولكن الجهود الدولية لمنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان سوف تستمر بعد ان انتشر الوعي لدى الشعوب بضرورة محاصرة مرتكبي تلك الجرائم وغيرها. لقد استطاع بينوشيه تفادي المثول امام القضاء العادل لمواجهة التهم التي وجهت اليه بارتكاب جرائم التعذيب خلال حكمه الذي امتد سبعة عشر عاما، بحجة المرض، تارة بتلاشي قدراته العقلية واخرى بضعفه الجسدي، وقبلها متذرعا بحصانته من القضاء بسبب منصب الرئاسة الذي تولاه. وتعتبر قضية الديكتاتور المقيت شهادة قبيحة على السياسة الخارجية الامريكية التي دعمت الانظمة الديكتاتورية وغضت الطرف عن انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الانسان على اوسع نطاق. وكان موقف واشنطن من شاه ايران في السبعينات وجها قبيحا آخر لتلك السياسة. ولكن غياب بينوشيه لا يعني تغير ذلك الوجه القبيح، لان واشنطن اليوم تمارس انتهاكات لا تقل خطرا عما ارتكبه بينوشيه وشاه ايران. ويكفي للتدليل على بشاعة تلك السياسة ان معتقل غوانتنامو، السيء الصيت، لا يحتوي الا على نسبة صغيرة من مجموع المحتجزين في المعتقلات السرية الامريكية في بلدان عديدة منها افغانستان والعراق وباكستان والمانيا. وتعتبر سياسة «ريندشن Rendition» التي تم بموجبها نقل السجناء الذين تحتفظ بهم الولايات المتحدة خارج اراضيها، من سجن لآخر في رحلات جوية سرية، من أقبح وجوه عولمة الشر التي تفوقت فيها واشنطن على بقية دول العالم، والتي تورطت دول اوروبية عديدة بدعمها خصوصا المانيا وبريطانيا. ولا شك ان ادارة الرئيس جورج بوش قد تنفست ارتياحا بخبر وفاة بينوشيه، على امل ان تغلق وفاته ملفه الاسود في مجال حقوق الانسان، ومعه الدور الامريكي في تشجيعه على ما قام به في 1973 من انقلاب دموي ضد حكومة سلفادور الليندي المنتخبة بطريقة ديمقراطية. ذلك الانقلاب الذي تزعمه بينوشيه كان فاقعا ومشينا، ويعتبر امتدادا لسياسات التدخل الامريكي المباشر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، كما فعلت عندما مولت أردشير زاهدي في 1953 للانقلاب على حكومة الزعيم الايراني الوطني، محمد مصدق، واعادت محمد رضا بهلوي الى الحكم. لقد ارتكب بينوشيه وعصابته من الجرائم بحق الشعب التشيلي الشيء الكثير، ابتداء بقتل الرئيس المنتخب، الليندي (حسب بعض الروايات) في القصر الجمهوري، مرورا بخطف الآلاف من المعارضين وقتلهم على ايدي فرق الموت الوحشية، وصولا الى اعدام زعماء المعارضة وآخرهم ثلاثة من الشيوعيين الذين اعدموا بعد محاولة انقلاب لم تنجح ضد بينوشيه.

في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1970 وصل الزعيم الإشتراكي سلفادور الليندي إلى رئاسة تشيلي في انتخابات حرة ومباشرة لم تعجب الولايات المتحدة، يومها كانت أمريكا اللاتينية كانت تمور بالإشتراكية، والعداء للرأسمالية، حتى ان الكثير من القسسة تركوا وظائفهم الكنسية في معقل الكاثوليكية واتجهوا للإشتراك في الثورة، والتحريض ضد فساد الحكام الرأسماليين، أصدقاء الولايات المتحدة، وذلك في فترة المد الاشتراكي العالمي، والحرب الباردة. وانتشر آنذاك ما سمي «لاهوت التحرير» اي تدخل الكهنة في الشؤون السياسية، الأمر الذي أحدث شرخا بين روما والكنائس في تلك البلدان. من جانبه اتخذ الليندي الذي عرف بـ«طبيب الفقراء» سياسات شجاعة ضربت مصالح الإمبراطورية الأمريكية في تشيلي بوقوفها بجانب الفقراء والمحرومين، وميولها الإشتراكية الواضحة.. واشنطن، من جانبها، اعتبرت أن سلفادور الليندي خطر كبير يتهدد مصالحها. وحيث انها لم تستطع الطعن والتشكيك في شرعيته كحاكم لأنه فاز في الانتخابات بطريقة ديمقراطية، فقد قررت الإمبراطورية القضاء على أحلام الشعب التشيلي، والشعوب الفقيرة في العالم، وكان رجلها المختار لهذا هو الجنرال أوغستو بينوشيه قائد الجيش الذي استولى على السلطة بإيعاز أمريكي في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام 1973، وحاصر القصر الرئاسي بدباباته مطالباً سلفادور الليندي بالإستسلام والهروب، لكن الليندي رفض، وارتدى الوشاح الرئاسي الذي ميز رؤساء تشيلي طوال قرنين من الزمان، ليسقط قتيلا في القصر الرئاسي رافضاً التخلي عن حقه الشرعي. وشهدت تشيلي في اثر ذلك حقبة سوداء امتدت سبعة عشر عاما، عانى العباد والبلاد خلالها أقسى الظروف تحت الحكم العسكري لبينوشيه.

ثمة ظاهرة مهمة ارتبطت بشكل وثيق بقضية اوغستو بينوشيه وهي عالية الاختصاص القضائي، الذي يعتمد، في الأحوال العادية، على الصلة بين الدولة التي ترفع الدعوى وبين الجريمة نفسها، وهي صلة إقليمية في العادة؛ أما في حالة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية فيكفي أن تكون هذه الصلة «أننا جميعاً من أبناء البشر». والسبب الواقعي الرئيسي لنص القانون الدولي على عالية الاختصاص القضائي هو لضمان عدم إتاحة «الملجأ الآمن» للمسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم. وكانت جريمة القرصنة هي الجريمة «العالمية» المعهودة في سالف الأزمان، ثم أضيفت إليها تجارة الرقيق. ولكن هذين النوعين من الجرائم كانا يرتكبان عبر حدود الدول أو في عرض البحار. وقد ازداد عدد الجرائم التي تتطلب عالمية الاختصاص القضائي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطالت القائمة فأصبحت تتضمن كثيراً من الفظائع التي ترتكب داخل الحدود الوطنية، مثل جريمة الإبادة الجماعية، والتعذيب، والفصل العنصري، وغيرها من «الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية». وقد نظرت إحدى محاكم الولايات المتحدة قضية هامة أصبحت من معالم تاريخ القضاء، وهي قضية فيلارتيغا التي رفعت فيها أسرة شخص من باراغواي كان من ضحايا التعذيب ثم انتقل للإقامة في الولايات المتحدة، دعوى مدنية ضد من قام بتعذيبه بعد أن انتقل هو أيضاً إلى الولايات المتحدة؛ وقالت المحكمة في حكمها: «لقد أصبح مرتكب التعذيب، مثل القرصان وتاجر الرقيق من قبله، عدواً للبشرية بأسرها».

منظمات حقوق الانسان الدولية وجدت فرصة ذهبية لا تعوض لفحص مدى قوة الارادة الدولية لعولمة الاختصاص القضائي ومواجهة الجرائم ضد الانسانية، عندما قرر بينوشيه في 1998 السفر الى بريطانيا للعلاج. فتحركوا ضاغطين على حكومات الدول الغربية لتفعيل مقولات حقوق الانسان والتصدي لها. اعتقل بينوشيه بناء على طلب من قاض اسباني كان قد نظر في دعاوى عديدة رفعت ضد الديكتاتور على ايدي نشطاء حقوق الانسان والمحامين والقضاة الشرفاء. الأمر الذي ساهم في تقوية القضية الدولية ضد بينوشيه ثقافة التوثيق التي مارسها النشطاء منذ الايام الاولى لحكمه، اذ عكفوا على تسجيل حالات الاعتقال والتعذيب والقتل والخطف على نطاق واسع، وما ان توفرت الفرصة لتدويل قضية ضحاياهم حتى كانت الملفات المطلوبة متوفرة لديهم بأدلتها الدامغة وشهودها الشجعان. وفي 1996 رفعوا قضايا عديدة ضده في عدد من المحاكم الاوروبية، ومنها أسبانيا. فجاء اعتقاله في بريطانيا ليعيد فتح ملف حقوق الانسان على نطاق دولي، وليسلط الاضواء على مواقف الدول وسياساتها. غير ان ثمة قوى سياسية في الغرب لم تكن متحمسة على الاطلاق لهذه البادرة التي من شأنها ان تؤثر على اصدقائها في العالم الثالث، فتحركت لاجهاض اية محاولة لمحاكمة الطاغية، بحجج واهية ادت في النهاية الى عودته لبلاده بدون محاكمة. وهناك عاد التحرك الشعبي من جديد لمحاكمته، ولكن ذلك التحرك واجه عقبات كثيرة اعاقته وجمدت القضية حتى وفاة بينوشيه في العاشر من كانون الاول/ ديسمبر. ومن الصدف العجيبة ان تكون وفاته في اليوم العالمي لحقوق الانسان، الذي يفترض ان يحظى باهتمام العالم لتكريس ثقافة حقوق الانسان وعولمة الاختصاص القضائي بشأنها.

رحيل بينوشيه يعتبر انفراجا نسبيا في الازمة الصامتة بين القوى الداعمة لأنظمة الاستبداد في العالم الثالث (وتمثل الانظمة العربية أسوأ مصاديق لها) ونشطاء حقوق الانسان المضطهدين في بلدانهم بسبب مواقفهم وافكارهم. العالم العربي اليوم يعاني من تداع خطير لحقوق الانسان، سواء في مجال التعذيب المتواصل للمعتقلين السياسيين، ام في الانتهاكات الواسعة للحقوق السياسية والمدنية. وما يضاعف المشكلة ان الانظمة العربية اصبحت تعتمد على خبراء في قضايا حقوق الانسان ليس بهدف الحد من انتهاكها، ولكن من اجل التحايل على الجهات الدولية التي توجه انتقادات مستمرة لتلك الانظمة بسبب تلك الانتهاكات. هؤلاء الخبراء اصبحوا يوجهون الخطاب الرسمي للمنظمات الدولية، باللغة التي تفهمها، ويسعون لاسكاتها اما بالوعود او شراء المواقف. وثمة معلومات بان الاموال النفطية استطاعت تحييد بعض المنظمات الحقوقية باختراق طبقاتها الادارية وتقديم عطايا مالية لبعض موظفيها. يضاف الى ذلك ان السياسة الامريكية رفضت حتى الآن التصديق بشكل جاد على معاهدات منع التعذيب، ورفض المحكمة الجنائية الدولية واضطراب سياستها الخارجية في ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان، الامر الذي يضعف مساعي حماية حقوق الانسان من انتهاكات الانظمة الشريرة.

في الاسابيع الاخيرة صدر تقرير عن مجموعة رقابية بريطانية اسمها «سجناء القفص» يقول ان السجناء بقاعدة غوانتنامو ليسوا سوى نسبة صغيرة من عدد المخفيين في سجون شتى تعمل خارج القانون. ويقول التقرير انه منذ كانون الثاني/ يناير 2002 عندما نقل عدد من المشتبه بهم من افغانستان الى غوانتنامو، تم اعتقال حوالي 14 الف شخص واخفاؤهم في ثكنات عسكرية وحفر في الارض ومنازل خاصة وفنادق ومدارس، وان الجهات التي تقوم بالاعتقال تتداخل في مراتبها القيادية، ومن بينها وزارة الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) وأجهزة الامن الوطني في عدد من البلدان مثل بريطانيا. ويعتبر التقرير تسجيلا توثيقيا لشهادات سجناء اعتقلهم الامريكيون في مراكز اعتقال عديدة في بلدان كثيرة ومحامين دوليين يدافعون عن سجناء غوانتنامو. ويقول المحامي كلايف ستافورد، من منظمة «ريبريف» ان ثلاثة ارباع معتقلي غوانتنامو لم يلتقوا بمحامين، وانهم لا يمثلون سوى 4 بالمائة من مجموع المعتقلين في اطار الحرب على الارهاب. هذه الشهادة تمثل مدى اخفاق الجهات الحقوقية الدولية في اختراق العالم السري للاستخبارات الامريكية التي تهيمن على الاوضاع في عدد من البلدان، وتتجاوز القيم الدولية والثوابت القانونية حول تجريم الانتهاكات. من هنا ففي الوقت الذي يشعر اهل تشيلي بقدر من الارتياح لرحيل مهندس التعذيب في بلدهم، فان ما يقلق نشطاء حقوق الانسان عموما استمرار توفر الحصانة الرسمية من الانظمة الاستبدادية للمعذبين الذين يشعرون بتلك الحماية من قبل حكامهم، ولا يهمهم ما يقوله النشطاء والجهات الدولية الداعمة لنضالات الشعوب. ويمكن القول ان الدعم الدولي للجهات الحقوقية الدولية يشهد تراجعا نسبيا، اذ اصبحت تلك الجهات غير قادرة على التصدي للطلبات المتزايدة للتدخل لحماية المعارضين في اقبية السجون، والنشطاء الذين يتعرضون للسجن والتنكيل عندما يتجاوزون الحدود الرسمية في تعاطيهم مع الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في بلدانهم. وبالرغم من الوعي الذي انتشر في السنوات الاخيرة بين شعوب بعض البلدان العربية حول حقوق الانسان، ما تزال حالة الخوف منتشرة في اوساط النشطاء في بلدان مثل الاردن والسعودية ومصر والبحرين. فاعتقال الناشطين السياسيين والحقوقيين في هذه البلدان متواصلة، ومعها سياسات هذه الدول الهادفة لتضليل الرأي العام حول القضايا السياسية والحقوقية. والاخطر من ذلك انه بدلا من التصديق على المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية، فانها تطرح تشريعات تناقض تلك المعاهدات، وتبذل اموالا هائلة للترويج لها كتشريعات «اكثر تطورا» من التشريعات الدولية. لقد انعشت قضية اعتقال بينوشيه قبل بضعة اعوام آمال النشطاء والسياسيين، وأدخلت في قلوبهم شعورا مؤقتا بالانتصار، ولكنه كان انجازا محدودا ومؤقتا، ما لبثت القوى المعادية لحقوق الانسان وقضايا الشعوب، ان انقلبت عليه وأفشلته. ومرة اخرى تبقى الولايات المتحدة الامريكية وسياساتها خصوصا في جوانب حقوق الانسان عقبة كأداء امام اي تطوير للمشروع الحقوقي الدولي، فرحيل بينوشيه خفف الضغط على هذه الجهات ولكنه لم يحل جوهر قضية حقوق الانسان كقضية لا تنفصل عن الاستحقاقات السياسية والاصلاح في هذه البلدان. انه تداخل غريب عجيب، يصعب تصور طرق الخروج منه بشكل يحافظ على جوهره ولا يخضعه للمساومات والتنازلات.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

العراق: من يتصالح مع من؟

صباح علي الشاهر *

■ من يتصالح مع من؟ سؤال طالما رددته من يجتمع الآن فيما سُمي بمؤتمر المصالحة. كانوا يزعمون ان الكل مُتصالح، والكل راض ومساند للديمقراطية الآتية على طبق أمريكي، وأنه لا ينبغي مطلقاً التصالح مع قتلة الشعب، وأن كل من يغرّد خارج خيار الشعب، والذي هو حسب زعمهم الإنخراط فيما أسموه بالعملية السياسية، لا يمكن التصالح معه، لأنه أختار طريقه، وأصطف مع الإرهاب والإرهابيين، البعث والبعثيين، صدام والصداميين، ومع أولئك القتلة الذين جاءوا عبر الحدود، من قاعدين وتكفيريين.

كانوا يعتبرون أنه لا يوجد شيء اسمه مقاومة، وأن ما يجري ما هو إلا مجرد إرهاب. إرهاب فحسب، يمارسه أعداء الديمقراطية ضد الديمقراطية والديمقراطيين، وأعداء الحرية ضد الأحرار، وأعداء السلم والتطور والإستقرار ضد العراق الجديد، الذي رسم ملامحه قادة الحرية والتحرر، بريمر ونغروبونتي وخليل زاد.

ولم يكذّبوا خبراً. لم يتراجعوا عما كانوا يقولونه ويدعونه، ويزعمونه. نعم لا صلح ولا تصالح، حتى ولو لم يبق في العراق سوى القاطنين في المنطقة الخضراء، وعلى فكرة فإن عدد القاطنين في المنطقة الخضراء من نزلاء ما بعد 9 نيسان/ ابريل 2003 في تناقص مستمر، فرئيس الجمهورية السابق، ورئيس الوزراء السابق والأسبق، ووزير الدفاع السابق والأسبق، وما قبل الأسبق، ووزير الداخلية الأسبق، وما قبل الأسبق، وغيرهم من المسؤولين والقادة المُخلّقين، قد رتبوا أوضاعهم، وغادروا خضراءهم، وعادوا من حيث جاءوا، بفارق وحيد، وهو أنهم جاءوا خفافاً، وعادوا ثقالاً بكل شيء، بالمال والأوزار.

إنهم لا ولن يتصالحوا، ولمن يشكك في قولنا هذا فلينظر وجوه من اجتمعوا وفق رغبة ماما أمريكا. ليدقق قليلاً أو كثيراً، فإنه سوف يجد الأب وابنه، والخال وابن أخته، والأخ وأخته، سيجد أعضاء مجلس الحكم سيىء الصيت، وأعضاء الوزراء الحاليين منهم، والسابقين، الذين طالتهم قائمة هيئة النزاهة، أم الذين ما زالوا ينتظرون. سيجد أعضاء برلمان حاليين، وأعضاء برلمان سابقين، فشلوا في الإنتخابات الأخيرة فشلاً ذريعاً، عدّ فضيحة بجلاجل، كما يقول الأخوة المصريون. وسيجد المستشارين الذين عينهم بريمر، ثم ركلهم بعد إنتهاء عقودهم، وحتى قبل إنتهاء هذه العقود بالنسبة لبعضهم. سيجد كل الوجوه التي اعتصرت كما تعتصر الليمونة تلك التي أستنزفت، وأفل نجمها في سماء الخيانة. سيجد الحزب الذي شُكل على عجل قبل إحتلال العراق، وقد منّ الله عليه بوفير الولادات، فولّد أحزابا رشيقة وفق العصرنة والحداثة، ليس من الضرورة أن تتجاوز العضوية فيها الأب والإبن، ولا بأس لو إنضم ابن العم أو ابن الخال، وسيجد تنظيم مافيوي بمسميات مختلفة، وتحت امرة حاوي واحد. لم يعد الرجل من هؤلاء، معمماً كان أم حاسراً، يرضى بحزب واحد يتزعمه، أو منظمة واحدة يقودها، لذا تراه ينُشيء، منظمة القمر، ومنظمة المُصلى، وهيئة بالغي الرشد، وأحباب الحزن. ولم يعد أحدهم يرضى بجريدة، أو محطة تلفزيون، أو مؤسسة إعلامية واحدة، إذ أصبح همه إنشاء المؤسسات الإعلامية، أو شبه الإعلامية. لم يعد هذا الأمر حكراً على السيد الرئيس، أقصد رئيس جمهورية العراق، ولا على السيد رئيس الإقليم، وإنما شمل أيضاً رؤساء الكتل النيابيّة، وكل رؤساء الأحزاب تقريباً، فمال العراق سائب، ونذم قادة العراق الجديد سائبة أيضاً.

لقد نفذوا قرارهم، وعقدوا مؤتمر اللاتصالح، من أولئك الذين كانوا وما زالوا لا يريدون التصالح. لقد قاموا بعملية ساذجة، تثير السخرية، فمن يتصالح مع من؟ هل يتصالح السيد الحكيم مع العامري وجلال الدين الصغير، وأكرم الحكيم؟ هل يتصالح الشيخ محمد بحر العلوم مع ابنه إبراهيم بحر العلوم، ومدير مكتبه بعد أن أصبح له مكتباً، وحاشية ومريدين؟. هل يتصالح فؤاد معصوم مع برهم صالح أم مع إبنته الوزيرة جوان فؤاد معصوم؟ هل يتصالح مجيد موسى مع مفيد الجزائري؟ هل يتصالح مهدي الحافظ مع صفية السهيل؟ أم يتصالح سامي عزارة المعجون مع شيوخ عشائر بني حجيم؟ هل يتصالح السيد مسعود البرزاني مع خاله السيد هوشيار زيباري؟ من يتصالح مع من؟ سؤال برسم السيد رئيس الوزراء، مرشح الصدريين الذين قاطعوا مؤتمره، والفضليين الذين تحفظوا، وبرسم أولئك الذين أخرجوا هذه المسرحية الهزلية، التي أسموها مؤتمر المصالحة الوطنية؟

أين القوى الرافضة للمحتل والإحتلال؟ أين المؤتمر التأسيسي؟ أين التيار القومي؟ أين الطيف الواسع من التنظيمات والأحزاب التي أعلنت منذ يوم العار مواقفها ضد الإحتلال وأذنابه؟ أين الشخصيات الوطنية دينيّة وسياسية، فكرية وثقافية؟ أين الضاري، والصدر، والخالصي، والبغدادي، والحسني، واليعقوبي، والمالكي، والمؤيد، وخير الدين حسيب، وقادة الجيش العراقي، الذي حاول المؤتمرون رشوة أفراده بالمال؟ وقبل هؤلاء جميعاً، أين المقاومة الوطنية العراقية المسلحة، التي هي الرقم الصعب، الذي لا يمكن تجاوزه؟ أين الذين فرضوا على الأمريكان اعادة النظر بمجمل خططهم؟ خائب بداهة من يظن أنه يمكن أن يتجاهل القوى الحقيقية التي بيدها الكثير من مفاتيح الحل، وغير جدير بالمسؤلية من يعتقد إنه بمثل هكذا نهج إنعزالي، بهلواني، يمكنه ايقاف التدهور، وإعادة لحمة النسيج الإجتماعي العراقي.

أيها السادة العراق للعراقيين، كل العراقيين، وليس لمن تسلق ظهر دبابة الإحتلال، والعراق الذي لكل أبنائه، هو العراق الخالي من الإحتلال وقوانينه وإجراءاته. العراق النابذ للطائفيه والتقاسم الطائفي. العراق الواحد السيد المستقل، المالك لقراره الحر.

هل يتصور السيد رئيس وزراء العراق، أنه لو تصالح مع أي من هؤلاء الذين حضروا مؤتمره فإن السلم والأمن سيعمان البلد؟ هل يكون واهماً للحد الذي يتصور أن هؤلاء، الذين حضروا مؤتمره، هم الذين يقاومون ما يسميه بالعملية السياسية، وأن بمقدورهم توطيد الأمن والإستقرار في البلد؟ أيكون رئيس الوزراء واهماً إلى هذا الحد؟ أم أن السيد رئيس الوزراء يناور، ويقوم بعملية إلتفاف لتغيير مسار الإتجاهات التي ستفرض نفسها على الوضع العراقي لا محال. إذا كان هذا هو الهدف، وهو هكذا كما نظن، فإننا نهمس بإذن السيد رئيس الوزراء، ونقول له: لعبك على فاشوش!

لقد جعلت حكومة المالكي من نفسها في مسرحيتها الهزلية هذه جزء من المشكلة، وليس جزءا من الحل، وأثبتت بالملموس أنها أعجز من أن تقوم بمهمة نبيلة، بمستوى المصالحة الوطنية، التي هي الشرط اللازم والضروري لإستقرار وأمن البلد، وأن مهمة كهذه أكبر من حكومة المنطقة الخضراء. إنها حكومة لا تسمع سوى صدى صوتها، وحيث أن صوتها، وصوت مريديها لا يعزف لحناً عراقياً صميمياً وأصيلاً، فإنه لا يلقى صدى في الشارع العراقي الذي يغلي، وقد آن للصوت العراقي الواحد الموحّد والموحِّد أن يعلو فوق كل الأصوات النشاز. نريد عزفاً عراقياً، عراقياً حقيقياً، عراقياً فحسب.

* كاتب عراقي يقيم في لندن

حتمية الشراكة بين «فتح» و«حماس»

محمد كريشان

■ اذا كان التوجه للتهدئة بين «فتح» و«حماس» صادقا فلا مفر من مجموعة خطوات سياسية، فضلا عن تلك الميدانية، لتخفيف الاحتقان الذي زادت جرعته عن السابق بعد اعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. وهنا قد تكون الثلاث خطوات التالية كفيلة، في تقديري، الى حد كبير بذلك:

ـ ضرورة الابتعاد تماما عن القدح الشخصي والتنابز بالألقاب لأن الأمر يخلف حساسيات ليس من السهل محوها، ولتجاوزها يجب أن يكون المشتوم قادرا الى حد كبير على كظم الغيظ والتحكم في ردود أفعاله فالخلاف السياسي مهما بلغت حدته لا يجب أن يتحول، عند كل ذي بصيرة، الى تراشق بالاتهامات سواء كانت من نوعية «الجنون» و«الشعوذة» و«الظلامية» أو «المجرم» أو «رؤوس الفتنة» فضلا بطبيعة الحال عن تلك المتعلقة بـ«التفريط والعمالة والتجسس والخيانة» خاصة عندما نعلم جميعا علم اليقين أن هؤلاء، أي الشاتم والمشتوم، محكوم عليهم بالجلوس معا يوما ما، قرب أو بعد ذلك الموعد لأنه ببساطة لا هذا ولا ذاك قادر على شطب الآخر. هذه الشتائم تخلف دائما ندوبا شخصية غائرة وتقطع خط الرجوع أمام أي شخص قد يتلقاها برهافة حس شخصية قوية فليس كل الناس الزعيم الراحل الشهيد ياسر عرفات، فقد كنت أقف مجهولا أمام قدرة هذا الرجل على تحمل الأذى الشخصي فقد ظل لسنوات يوصف من قبل قيادات الرافضين في الثمانينات خاصة بالقيادة المنحرفة واليمينية والمفرطة والمتنفذة ولا يمكن أن أنسى ما وصفه به 1983 زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين آنذاك جورج حبش من أنه «سادات فلسطين» احتجاجا منه على زيارته القاهرة، المقاطعة بعد كامب ديفيد، ولقائه بالرئيس مبارك مباشرة بعد حصار طرابلس المرير في لبنان الذي قام به المنشقون عن حركة فتح برعاية سورية. وقد بكى عرفات يوم رحيله كل الذين شتموه قليلا أو كثيرا ويبكون غيابه اليوم أكثر.

ـ حمل الكثير من قيادات الصف الثاني أو الثالث وكذلك من القيادات الميدانية المسلحة على التخفيف من ادمان الوقوف أمام كاميرات التلفزيونات لاطلاق تصريحات نارية وتهديدات لأن ذلك يشوش كثيرا ويربك أكثر أي جهود خيرة أو مساعي وساطة خالصة لا سيما وقد أثبتت التجارب أن من سبق ذكرهم يدخلون في حالة نجومية خاصة تجعلهم لا يقدرون خطورة الاتهامات أو التهديدات التي يطلقونها. المطلوب من «فتح» و«حماس» أن «يفرملوا» اندفاع هؤلاء ويتركوا التصريحات لمصادر معينة ومسؤولة حتى لا يختلط الحابل بالنابل. وأذكر هنا مرة أخرى أنه خلال أزمات معينة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وفي اجتماعات تاريخية مفصلية لم يكن يتحدث من «فتح» الا القائد الشهيد صلاح خلف (أبو اياد) ويمنع أيا كان غيره من الحديث أو الاستفاضة فيه فالانضباط هنا مطلوب ومحمود.

ـ التخفيف الى أقصى حد من تصريحات القيادات الفلسطينية في الخارج فهؤلاء من الأفضل أن يقولوا خيرا أو يصمتوا خاصة اذا كانت هذه التصريحات من النوع الثقيل تأتي صاروخية مرة من دمشق وأخرى من بيروت وأحيانا قليلة من طهران، فمهما بدا المرء حسن النية قد لا يتمكن دائما من تنزيه هكذا تصريحات عن حسابات ما أو أهواء ما في هذه العواصم حتى نستبعد لفظ التحريض وهي تصريحات في النهاية تصب غالبا الزيت على النار.

من مصلحة الجميع أن تمر هذه المرحلة العصيبة على الشعب الفلسطيني بأخف الخسائر الممكنة وبأقل قدر ممكن من الضغائن الشخصية والفصائلية لأن القدر المحتوم بين «فتح» و «حماس» هو الشراكة التي تتقدم ببرنامج القواسم المشتركة لأن كليهما عاجز عمليا عن القيادة بمعزل عن الآخر سواء بالاقصاء أو التهميش، مهما زين البعض لهذا أو ذاك العكس، فقدرهما المضي معا على الأقل حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعندها تصبح ادارة الخلافات تخضع لآليات أخرى ومناخات أخرى يؤمل أن تكون أقل تشنجا أو أكثر نضجا خاصة عندما يتنحى السلاح جانبا لينحصر في يد أجهزة الدولة دون غيرها.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/ فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/ فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364